الأمم المتحدة

A/72/621*

الجمعية العامة

Distr.: General
1 December 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يصدر هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠ المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف،“ الذي دعت فيه الجمعية الدول الأعضاء إلى الاتحاد ضد التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره. وقد طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يوصي بالسبل والوسائل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها وفي حدود الموارد المتاحة، في إذكاء وعي الجماهير بأخطار التعصب وكذلك في تعزيز التفاهم ونبذ العنف.

٢ - ويتعارض التطرف العنيف مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ومع قيمنا المشتركة. فهو يعوق جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز التنمية المستدامة. وهو يفضي إلى الاستقطاب الاجتماعي ويمس بالقيم العالمية المتمثلة في العدالة والكرامة الإنسانية. كما يسبب انشقاقا بين المجتمعات وفي داخلها، ويؤدي إلى تفاقم النزاعات وزعزعة استقرار البلدان والمناطق.

٣ - ولا يوجد حل سريع لمواجهة التحدي المعقد والمتعدد الأوجه الذي يشكله التطرف العنيف. فخلال العقدين الماضيين، سعى المجتمع الدولي في المقام الأول إلى التصدي لهذا التهديد عن طريق التدابير الأمنية، التي تؤدي دورا أساسيا في حالات معيّنة ولكنها قلما تكفي في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، أثبتت التجربة أن أعمال القمع القاسية والنهج القائمة على استخدام القوة المفرطة التي لا تتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

061217 061217 17-20791 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - ويمكن أن يأخذ التطرف العنيف أشكالا وصورا متعددة ولا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو فئة عرقية. وأي تدابير متخذة لمكافحة التطرف العنيف تؤدي إلى شيطنة طوائف معينة يمكن أن تصبح أداة للدعاية في أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة.

٥ - وتوفر خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) إطارا وقائيا لمعالجة دوافع التطرف العنيف في سياق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأوصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩١/٧٠ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية تنفيذ التوصيات ذات الصلة من خطة العمل، حسبما ينطبق منها على السياق الوطني.

٦ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن الكيفية التي دعمت بها منظومة الأمم المتحدة وأسهمت بأي طريقة أخرى في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠ على الصعيد الوطني. وسيتيح الاستعراض القادم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه ٢٠١٨، فرصة للدول الأعضاء للتفكير في استراتيجياتها وجهودها الرامية إلى منع التطرف العنيف، وفي أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم هذه الجهود في إطار الأعمال التي تضطلع بها للمساعدة، بناء على الطلب، في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيتيح ذلك أيضا فرصة لإعادة النظر في عناصر القرار ١٠٩/٧٠ وتعزيزها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، تمهيدا لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، سأقدم إلى الجمعية العامة تقريرا يحلل بمزيد من التفصيل جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للجمعية العامة لموافقتها على إحدى أولى مبادرات الإصلاح التي تقدمت بها، وهي إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب.

٧ - ويتجلى في اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠ التزام المجتمع الدولي الراسخ بالتصدي لتزايد الاستقطاب والتعصب في جميع أنحاء العالم. فزيادة التعاون الدولي بشأن طائفة واسعة من القضايا وإيجاد مجتمعات تنعم بالتسامح وتستوعب الجميع، على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في ظل إتاحة الفرص الاقتصادية والحكم الرشيد للجميع، هي أنجع الطرق لعرض بديل جذاب ومجدٍ للتطرف العنيف.

ثانيا - دوافع التطرف العنيف

٨ - لقد أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩١/٧٠ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بأهمية منع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب. وتمت الإشارة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف إلى أنه رغم البحوث التي أجريت بشأن دوافع التطرف العنيف في العقد ونصف العقد الماضي، فلا يزال هناك نقص في البيانات المرجعية عن السبل التي تؤدي إلى تشدد الأفراد المفضي إلى العنف (انظر A/70/674، الفقرة ٢٣).

٩ - ولا يوجد سبب واحد أو مجموعة أسباب تدفع الفرد أو تجذبه إلى التطرف العنيف. بيد أن الاستقصاءات والدراسات والبحوث قد حددت دوافع محلية ووطنية وإقليمية ودولية متكررة تظهر في

مجموعة واسعة من البلدان والمناطق وتؤدي إلى التشدد والعنف، أحيانا بمفردها وأحيانا بالاقتران مع عوامل أخرى.

١٠ - وخلال المناقشة العامة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، دعت حوالي ١٥٢ دولة من الدول الأعضاء المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون الدولي لمكافحة آفة الإرهاب[١]. وأكد معظم المتكلمين على ضرورة التصدي لمجموعة من 'الأسباب الجذرية' أو الدوافع التي تكمن وراء الإرهاب والتطرف العنيف. فعوامل مثل النزاعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد، وعدم سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش الاجتماعي الاقتصادي، والتمييز على أساس العرق والجنسية والدين، يمكن أن تؤدي كلها دورا في تحويل الأفكار والمظالم إلى أفعال متطرفة عنيفة. وفي حين أن دوافع التطرف العنيف تختص في كثير من الأحيان بسياق بعينه، يمكن التمييز بين عاملين رئيسيين من العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف: ''عوامل الدفع''، أو الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف والسياق الهيكلي الذي ينشأ عنه؛ و ''عوامل الجذب''، أو الحوافز والتجارب الشخصية التي تؤدي دورا رئيسيا في تحويل الأفكار والمظالم إلى أفعال متطرفة عنيفة.

١١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، نشرت الأمم المتحدة تقريرين يتضمنان بيانات عملية عن خلفية ودوافع الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، تؤكد إلى حد كبير وتتناول بإسهاب النتائج العامة التي خلص إليها الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدر مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تقريرا عن خلفية ٤٣ فردا سافروا للانضمام إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب ودوافعهم وأسباب عودتهم[٢]. وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تقريرا يستند إلى مقابلات مع ٧١٨ من المتطرفين العنيفين السابقين أو المدانين من السودان، والصومال، والكاميرون، وكينيا، والنيجر، ونيجيريا[٣].

١٢ - وتترتب على الاستنتاجات التي خلصت إليها كلتا الدراستين آثار هامة بالنسبة لواضعي السياسات والممارسين الذين يسعون إلى معالجة دوافع التطرف العنيف، لا سيما على الصعيد المحلي. أما تقرير مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فقد خلص إلى أن الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات ممن سافروا للانضمام إلى صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب يفتقرون إلى الفرص وإلى أنهم محرومون اقتصاديا ويفتقرون إلى التعليم وحظوظهم في الحصول على عمل ضئيلة. ويشير التقرير أيضا إلى أن العوامل الاقتصادية قد أصبحت سببا لسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب أكثر أهمية مما كان عليه الحال أثناء الموجات السابقة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وكان من بين المحفزات الأخرى التي تم تحديدها النزاعات التي لم تحل بعد ومنها العنف الطائفي، والرغبة في مساعدة الإخوان في الدين الذين ينظر إليهم على أنهم ضحايا ويتعرضون لسوء المعاملة من قبل فئات أخرى.

---

(١) انظر الرابط: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2017-11-16/secretary-general%E2%80%99s-speech-soas-university-london-%E2%80%9Ccounter-terrorism.

(٢) الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، ''تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا'' (تموز/يوليه ٢٠١٧). يمكن الاطلاع عليه على الرابط: www.un.org/en/counterterrorism/assets/img/Report_Final_20170727.pdf.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''الرحلة إلى التطرف في أفريقيا'' (تموز/يوليه ٢٠١٧). يمكن الاطلاع عليه على الرابط: http://journey-to-extremism.undp.org.

١٣ - وأكد تقرير البرنامج الإنمائي أيضا، الذي ركز على التجنيد في أبرز الجماعات المتطرفة العنيفة في أفريقيا، على أهمية العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. فقد خلصت إلى أن الأشخاص الذين يدرسون أو يعملون هم أقل عرضة للتجنيد بكثير. فمعظم المجندين يأتون من مناطق الحدود أو المناطق النائية التي تعاني من التهميش منذ أجيال، ويفيدون بقلة عناية آبائهم بتنشئتهم. وأعرب معظم المجندين عن الإحباط إزاء ظروفهم الاقتصادية، حيث كان العمل أمس احتياجاتهم عند انضمامهم إلى جماعة من الجماعات.

١٤ - ويفيد تقرير البرنامج الإنمائي بأن التجنيد في أفريقيا يحدث في المقام الأول على الصعيد المحلي وعلى المستوى الشخصي، وليس عبر شبكة الإنترنت، إلا أن أشكال التجنيد وأنماطه قد تتغير مع تحسن الربط بشبكة الإنترنت. فقد انضم نحو ٨٠ في المائة من المجندين الذين أجريت معهم مقابلات إلى جماعة من الجماعات المتطرفة العنيفة في غضون عام من تعريفهم بالجماعة المعنية، وقد انضم إليها نصف هؤلاء تقريبا في غضون شهر واحد فقط. وتتعلق إحدى النتائج الهامة التي خلصت إليها الدارسة بدور الأيديولوجية. فقد أشارت الدراسة إلى ضرورة التمييز بين التصورات المتعلقة بالدين وأهميته كمبرر للانضمام إلى جماعة متطرفة عنيفة، من جهة، ومدى الإلمام الفعلي بالدين، من جهة أخرى.

١٥ - وفي حين أن مجموعة كبيرة من الأفراد قد تتعرف لمختلف عوامل الدفع والجذب إزاء التطرف العنيف، فلا يخطو بالفعل سوى عدد قليل جدا من الناس الخطوة النهائية في مسار التشدد ويصبحون متطرفين عنيفين أو ينضمون إلى جماعة متطرفة عنيفة. وتتعلق إحدى أهم النتائج التي خلصت إليها دراسة البرنامج الإنمائي بمفهوم 'نقطة التحول' - أي وجود حافز يدفع الأفراد إلى التحول من فئة 'المعرضين لخطر التجنيد' إلى الإقدام على الانضمام إلى جماعة متطرفة عنيفة. فقد أفاد حوالي ٧١ في المائة من المجندين الذين أجريت معهم مقابلات بأن فعلا معيَّنا من أفعال القوات الحكومية، مثل قتل أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء بصورة غير قانونية أو اختفائه قسرا أو احتجازه بطريقة تعسفية، هو الذي دفعهم في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرار الانضمام إلى جماعة متطرفة عنيفة.

١٦ - وتؤكد كلتا الدراستين أنه لا يوجد مسار وحيد للتطرف العنيف وأن استهداف مواصفات مجردة تحدد بصورة نمطية قد يؤدي إلى تنفير مجتمعات بأكملها، ويمكن أن تؤدي مثل هذه التدابير إلى نتائج عكسية. وبالمثل، لئن كانت التدابير العسكرية والأمنية والقدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب تشكل عنصرا هاما في مكافحة الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، ينبغي استعراض أثرها الفعلي على السكان المحليين باستمرار لضمان التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي ألا تصبح العامل الذي يدفع الأفراد في نهاية المطاف إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ويمكن للبلديات والمجتمعات المحلية التي هي في طليعة الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة التشدد المفضي إلى العنف أن تزود الحكومة الوطنية بآليات الإنذار المبكر الضرورية لكشف تلك المخاطر.

١٧ - وتؤكد هاتان الدراستان أيضا أن جهود التجنيد تنصب على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ عاما، وبالتالي لا بد من التعامل معهم وحمايتهم بصفة خاصة. وعلى نحو ما جرى التأكيد عليه في خطة العمل لمنع التطرف العنيف، فإن الشباب، الذين يشكلون اليوم أغلبية السكان في عدد متزايد من البلدان، يجب أن يُنظر إليهم على أنهم مكسب ويجب تمكينهم ليسهموا بطريقة بناءة في التنمية السياسية والاقتصادية لمجتمعاتهم. فهم يمثلون موردا غير مستغل، وينبغي أن يسعى القادة إلى إتاحة رؤية إيجابية للشباب عن مستقبلهم إلى جانب فرصة حقيقية لتحقيق تطلعاتهم وإمكاناتهم (انظر A/70/674، الفقرة ٩).

ثالثا – تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لقرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠

١٨ – من أجل التصدي للتطرف العنيف وزيادة محتوى الركيزتين الأولى والرابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، عُرضت خطة العمل لمنع التطرف العنيف في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب'' وفي إطار بند جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''، الذي يندرج في إطاره أيضا قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠.

١٩ – وقدمت خطة العمل توصية أساسية إلى جميع الدول الأعضاء؛ بوضع خطط عمل وطنية وإقليمية شاملة لمنع التطرف العنيف، استنادا إلى تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وإلى السياقات المحلية والوطنية والإقليمية، بغية التصدي بفعالية، على الصعيد المحلي، لأسباب التشدد الجذرية والدوافع التي تؤجج النزاع وأساليب التجنيد التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة. وتقترح خطة العمل أكثر من ٧٠ تدبيرا وقائيا في سبعة مجالات ذات أولوية لمعالجة دوافع التطرف العنيف عن طريق هذه الخطط. وتتضمن خطة العمل أيضا عددا من الإجراءات التي يجب أن تتخذها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بناء على طلبها وتحت إشرافها، باتباع نهج ''يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها'' يتمثل في تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين الوكالات.

ألف – لمحة عامة عن مشاريع الأمم المتحدة ومبادراتها المتعلقة بمنع التطرف العنيف

٢٠ – في تموز/يوليه ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٩١/٧٠، الذي شجعت فيه كيانات الأممَ المتحدة على تنفيذ التوصيات ذات الصلة من خطة العمل لمنع التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها.

٢١ – واستناداً إلى هذه الولاية، أنشأ الأمين العام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فريق العمل الرفيع المستوى المعني بمنع التطرف العنيف من أجل قيادة عملية وضع النهج الذي 'يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها' إزاء منع التطرف العنيف وفق خطة العمل لمنع التطرف العنيف، ومن أجل تقديم توجيهات بشأن تنفيذ الفقرة ٤٠ من قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠. وفي إطار الدور الذي يؤديه مكتب مكافحة الإرهاب في دعم تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف، يقوم مكتب مكافحة الإرهاب أيضا بمهام الأمانة لفريق العمل الرفيع المستوى المعني بمنع التطرف العنيف وينسق أعمال مختلف كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف، ضمن سياق دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الركيزتين الأولى والرابعة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٢٢ – ومن أجل تفعيل نهج منع التطرف العنيف الذي 'يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها'، أجرى مكتب مكافحة الإرهاب مشاورات واسعة النطاق مع كيانات الأمم المتحدة ووضع خريطةً لأنشطة الأمم المتحدة تشمل ٢٢٣ مشروعاً لمنع التطرف العنيف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في جميع المجالات ذات الأولوية من خطة العمل لمنع التطرف العنيف. وقام المكتب أيضا بتحديد وجمع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في سجل مشترك خاص بمنع التطرف العنيف أنشئ لهذا الغرض؛ وأنشأ 'فريق خبراء عالميا افتراضيا معنيا بمنع التطرف العنيف' يتألف من خبراء دوليين من جميع أنحاء العالم؛ واستضاف معتكفا للخبراء مشتركا بين الوكالات، تابعا لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ويعنى بوضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف، وذلك يومي

٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. وضم المعتكف كبار الممثلين من الدول الأعضاء والكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والباحثين والخبراء من مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التحديات وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمبادئ الرئيسية الإجرائية والموضوعية بشأن وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف.

٢٣ - وعقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠، شرع مكتب مكافحة الإرهاب أيضا في إنشاء الفريق العامل المعني بالبلاغات التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، الذي يضم خبراء وأخصائيين في مجال الاتصالات من الكيانات الأعضاء في فرقة العمل، ويشترك في رئاسته كل من إدارة شؤون الإعلام، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويتولى هذا الفريق العامل تنسيق استراتيجية 'تشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها' في ما يخص البلاغات التي تتناول جهود الأمم المتحدة وبرامجها الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وهو بمثابة منصة لتبادل المعلومات. ويضع الفريق المبادئ التوجيهية من أجل تعظيم أثر البلاغات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من جانب منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة لفرقة العمل. ويدعم الفريق أيضا جهود الاتصالات التي تبذلها سائر الأفرقة العاملة التابعة لفرقة العمل وكيانات الأمم المتحدة من خلال توفير التوجيه والمشورة بشأن المشاريع والعناصر ذات الصلة حسب الاقتضاء، ويضع وينفذ مشاريع بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالاتصالات بطريقة منسقة، على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء واستنادا إلى احتياجاتها وأولوياتها.

٢٤ - وعلى النحو المبين أعلاه، قام مكتب مكافحة الإرهاب ببيان الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف، بما يتماشى مع تنفيذها المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتقدم هذه المصفوفة لمحة عن مجالات التركيز التي تتسم بها توصيات خطة العمل لمنع التطرف العنيف، والمنهجية المتبعة والموقع الجغرافي للمشاريع الـ ٢٢٣ الرامية إلى منع التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، وهي مشاريع يجري إنجازها أو اكتملت منذ عهد قريب بدعم من الأمم المتحدة[٤]. وتشمل تلك المشاريع والأنشطة جميع المجالات السبعة ذات الأولوية الواردة في توصيات خطة العمل لمنع التطرف العنيف، وهي موزعة على النحو التالي: ٤٠ مشروعاً يركز على تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ و ٣١ مشروعاً يسعى إلى تحسين التعليم وتنمية المهارات وتيسير فرص العمل؛ و ٢٩ مشروعاً يهدف إلى تعزيز الحوار ومنع نشوب النزاعات؛ و ٢٧ مشروعاً يركز على تمكين الشباب؛ و ٢٣ مشروعاً يغطي الاتصالات الاستراتيجية وشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي؛ و ٢٢ مشروعاً يسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و ١٨ مشروعاً يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ٣٣ مشروعا من المشاريع الجارية أو المقررة أو المنجزة التي تركز على مجالات أخرى تتصل بمنع التطرف العنيف، منها وضع خطط عمل وطنية أو إقليمية لمنع التطرف العنيف، بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

(٤) يمكن الاطلاع على مشروع مصفوفة مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرف العنيف على الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/sites/www.un.org.counterterrorism.ctitf/files/A72621_AnnexI_MatrixUNPVEProjects.pdf/.

٢٥ - وفيما يتعلق بتوزيع هذه المشاريع جغرافياً، فإن ٨٢ منها ذات نطاق عالمي، وينفَّذ ٦٦ مشروعاً منها على المستوى الإقليمي، في حين ينفَّذ ٧٥ مشروعا منها على المستوى الوطني. ومن بين جميع المشاريع الإقليمية المتصلة بمنع التطرف العنيف، ينفَّذ ٦١ مشروعاً في أفريقيا، و ٥٥ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٢٢ في آسيا، و ١٢ في أوروبا، و ٣ في الأمريكتين.

٢٦ - وسلطت الجمعية العامة في قرارها ١٠٩/٧٠ الضوء على المجالات المواضيعية التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات بشأنها والتي وردت مناقشتها في الفروع ثالثا-باء إلى زاي أدناه، ويندرج الكثير منها أيضا في المجالات السبعة ذات الأولوية في خطة العمل لمنع التطرف العنيف.

باء - الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة أسباب التطرف العنيف

٢٧ - بينت الجمعية العامة بوضوح، في قراريها ١٠٩/٧٠ و ٢٩١/٧٠، أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتطرف العنيف والتعصب وإنشاء ثقافة السلام ونبذ العنف تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتتخذ استراتيجيات التصدي لهذه القضايا أشكالا عديدة ويمكن تكييفها لتناسب ظروفا بعينها، لكن أغلبها يهدف إلى توعية الجمهور بأخطار التعصب ويشجع في الآن ذاته على الحوار والإدماج. وتتطلع هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز التفاهم من خلال البرامج التعليمية والثقافية والدينية، وتتصدى لأوجه عدم المساواة في المجتمع بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٨ - وإضافةً إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنسيق والاتساق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني وفي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء عند الطلب. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية الخمس لمكتب مكافحة الإرهاب في تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق الكيانات الـ ٣٨ التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل كفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتساهم أيضا في تنفيذ الاستراتيجية الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات التابعة لها، كل من خلال ولايته وعضويته في فرقة العمل. ورحبت الجمعية العامة في قرارها ١٠٩/٧٠ ترحيبا خاصا بالجهود التي يبذلها الممثل السامي للأمين العام لشؤون تحالف الحضارات من أجل زيادة التفاهم والاحترام فيما بين الحضارات والثقافات والأديان.

جيم - احترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون

٢٩ - بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم الدول الأعضاء بتعزيز وتشجيع احترام الجميع لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة ومراعاتها. وهذا أمر بالغ الأهمية في بناء التماسك الاجتماعي وتشجيع التسامح وتعزيز التفاهم ونبذ العنف. ولذلك، بينت الأمم المتحدة بوضوح لا لبس فيه أن جميع التشريعات والسياسات العامة والاستراتيجيات والممارسات المعتمدة على الصعيد الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب يجب أن تحترم وتحمي حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمثل هذا عنصرا أساسيا في نجاح أي مجهود للتصدي للتطرف العنيف.

٣٠ - وساعدت الأمم المتحدة على كفالة ألا تنطوي الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته على أي تمييز أو وصم تجاه فئات معينة وألا تؤدي إلى التنميط العنصري أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال التنميط. وكما أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ينبغي أن

تحدد الدول الأعضاء بوضوح في الولايات القضائية الخاصة بها المفاهيمَ الرئيسية المتصلة بالتطرف العنيف، لا سيما عندما يكون من المرجح أن تؤدي إلى اتخاذ تدابير قد تتعارض مع حماية حقوق الإنسان. وتواصل الأمم المتحدة تشجيع الدول الأعضاء على تركيز اهتمامها عند اتخاذ تدابير للتصدي للتطرف العنيف على السلوك الفعلي للأفراد والجماعات، بدلاً من التركيز على المعتقدات التي يتشربون بها، مما قد يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣١ - ويقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن الدول الأعضاء التي تشجع قيام مجتمعات شاملة للجميع توفر لهم المساواة في حق اللجوء إلى العدالة وتكون فيها مؤسسات العدالة الجنائية فعالة وخاضعة للمساءلة كثيراً ما تلقى نجاحاً أكبر في التصدي للتهميش والحد من جاذبية التطرف العنيف. وقد ساهم هذا المكتب في ضمان أن تحترم تدابير العدالة الجنائية التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً. ودعم المكتب أيضا الدول الأعضاء في مجال ضمان حماية حقوق الطفل في الممارسات والسياسات الرامية إلى منع الإرهاب.

دال - منع العنف ضد المرأة

٣٢ - تدين الأمم المتحدة جميع أشكال العنف ضد المرأة. وينتهك المتطرفون العنيفون حقوق النساء والفتيات من خلال الزواج القسري وبمنعهن من الحصول على التعليم. وقد أصبح العنف الجنسي وسيلة شائعة تلجأ إليها الجماعات المتطرفة العنيفة بشكل متزايد للحفاظ على السيطرة وبث حالة من الرعب. وتأثير هذا العنف المدمِّر كتأثير أي رصاصة أو قنبلة. وهو يدمر أيضا المجتمعات ويقوض فرص المصالحة ما لم تتم معالجته.

٣٣ - ويلتزم مكتب مكافحة الإرهاب بدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع العنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها ومشاركتها وقيادتها وتمكينها في سياق السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى منع التطرف العنيف. ويعمل هذا المكتب على إدماج الاعتبارات الجنسانية في عمله بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات، وقد أنشأ فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات تابعاً لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب يعنى باعتماد نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وترأسه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتؤدي النساء بالفعل أدواراً هامة على جميع المستويات في منع التطرف العنيف ومكافحته. وتعمل الأمم المتحدة على ضمان الاعتراف التام بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع ومواجهة التطرف العنيف والتعصب.

هاء - الإسهام في التعليم وتنمية المهارات

٣٤ - يمثل التعليم أحد أكثر السبل فعالية لمنع انتشار التطرف العنيف ودعم الحوار والاعتدال والتعاون. وتدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ البرامج والسياسات والاستراتيجيات التي تعزز التربية المدنية والتسامح واحترام التنوع. وفي إطار العمل مع طائفة واسعة من الشركاء في جميع أنحاء العالم، تدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قطاعات التعليم لكفالة عدم تحول مرافق التعلم إلى أرض خصبة للتطرف العنيف. وقد قامت بإعداد أداتين توجيهيتين للمعلمين وواضعي السياسات، وهي تشرف على حلقات عمل لبناء القدرات في مختلف المناطق وتعمل على تكييفها لتلائم

سياقات محددة. وتسعى مبادرة شبكة شباب البحر الأبيض المتوسط التي أحدثتها اليونسكو إلى تمكين الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في الحياة المدنية، في عشرة من البلدان التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط. ويساهم برنامج بناة السلام الشباب التابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعليم الشباب وتنمية قدراتهم حيث يجمع بين الشباب على الصعيد الإقليمي في سبيل تعزيز مهاراتهم في مجال بناء السلام. ويمكن لإدماج جوانب منع الجريمة وسيادة القانون في البرامج التعليمية أن يسهم في تعزيز إدراك الشباب أن الجريمة أمر غير مقبول، بما في ذلك الإرهاب. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مبادرته الخاصة بالتعليم من أجل العدالة، مواد تعليمية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية تستهدف مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

٣٥ - ولا بد من تعزيز الكفاءات الرقمية والتفكير النقدي لدى الشباب ليستفيدوا إلى أقصى حد من الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي باعتبارها منابر للحوار على أساس التسامح والاحترام المتبادل. وركز تحالف الأمم المتحدة للحضارات الاهتمام على الحاجة إلى زيادة تثقيف الشباب في مجال الإعلام، في حين تقدم اليونسكو الدعم في مجال الاستراتيجيات الوطنية، وتدريب المعلمين، والدورات الدراسية على شبكة الإنترنت المتعلقة بالتثقيف في مجال الإعلام والحوار بين الثقافات. وتعمل اليونسكو أيضا على تعزيز الإلمام بالثقافات من خلال البرامج التعليمية والمبادرات التي تهدف إلى تعبئة الشباب من الرجال والنساء لحماية تنوعهم الثقافي والاحتفاء به. ويمكن لهذه الجهود أن تساعد على منع التشدد والتصدي لخطاب الكراهية وتشجيع التسامح والإدماج.

واو - مشاركة المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف، بسبل منها تعزيز الصلات بين المجتمعات المحلية والتركيز على روابطها ومصالحها المشتركة

٣٦ - تقر الأمم المتحدة بأنه لا يمكن التصدي للتطرف العنيف والتعصب سوى عن طريق إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المجتمعية. وعلى النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠، يتطلب هذا إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشباب والنساء والهيئات الدينية ووسائط الإعلام من أجل وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي للخطاب المتطرف العنيف. وقد يسرت لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية حلقات عمل إقليمية ووطنية في شمال أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا خلال عام ٢٠١٧. وقد أثبتت حلقات العمل تلك الفوائد التي تجنى من اعتماد الدول الأعضاء نهجا شاملا يجمع بين تدابير إنفاذ القانون وخطوات أخرى، من أجل تعزيز الاحترام المتبادل والحوار في المجتمعات المحلية بغية مكافحة التطرف العنيف.

٣٧ - وقدم صندوق التضامن للشباب التابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات التمويلَ الأولي لمبادرات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والمكرسة لتعزيز أنشطة تسوية النزاعات ومنع نشوبها في مجتمعاتهم الأصلية. وقد أقام تحالف الحضارات شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم التوجيه إلى منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأدوار قيادية في مجتمعاتها المحلية ومن أجل زيادة التفاهم فيما بين مختلف المجموعات.

٣٨ - وتقود اليونسكو العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، مع إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في الحوار بين الثقافات والأديان من أجل تعزيز التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل، وتعزيز التنوع والإدماج.

٣٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلق المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية خطة العمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من أجل منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية[٥]، التي تضمنت توصيات مفصلة بمنع ومكافحة التحريض على العنف، وتعزيز الحوار والتعاون، والإسهام في بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. وشملت العملية التي أفضت إلى وضع خطة العمل المناقشاتِ فيما بين الأديان وداخلها. ويعكف المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية على تنظيم حلقات عمل مع الزعماء الدينيين في البلدان التي شهدت أو تشهد حاليا خطاب الكراهية أو العداء أو التحريض على العنف الذي يستهدف المجتمعات المحلية على أساس هوياتها العرقية أو الدينية. والهدف من ذلك هو المساعدة في وضع الاستراتيجيات الوطنية التي يمكن أن ينفذها الزعماء الدينيون، بالعمل في شراكة بين الأديان ومع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى.

زاي - دعم الحق في حرية التعبير

٤٠ - تعترف الأمم المتحدة بأن ممارسة الحق في حرية التعبير، لا سيما عن طريق وسائط الإعلام والتكنولوجيات الجديدة، يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في مكافحة التطرف العنيف والعنصرية وكره الأجانب والتعصب. وتعمل اليونسكو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بولاية محددة لتعزيز التدفق الحر للأفكار والصور، على تعزيز وسائط الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية بأشكالها المطبوعة والإذاعية والإلكترونية. واستنادا إلى منشورها المعنون ''الإرهاب ووسائط الإعلام: دليل للصحفيين'' (*Terrorism and the Media: A Handbook for Journalists*)، تدعم اليونيسكو الصحفيين وتدربهم على الإبلاغ عن التطرف العنيف[٦].

حاء - نشر المعلومات عن التسامح والاحترام المتبادل

٤١ - يقوم الفريق العامل المعني بالبلاغات التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بوضع مشاريع بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالاتصالات، بناء على طلب الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الفريق العامل مشروعا يهدف إلى تجميع الممارسات الجيدة المتبعة حاليا في مكافحة الخطاب الإرهابي، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وسيساعد هذا على تحسين فهم طبيعة وأساليب نداءات التطرف العنيف ودعم الدول الأعضاء في التصدي لهذه المسألة. وسيعمل ذلك أيضا على تعزيز قدرة الأمم المتحدة وإداراتها والوكالات التابعة لها على القيام بدور فعال في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الخطاب المتطرف.

٤٢ - ويزداد التحدي المتمثل في الرد على البلاغات المتطرفة العنيفة تعقيدا، لكن القيم التي تمثلها الأمم المتحدة يمكن أن تقوض التهديد الذي يشكله التطرف العنيف بصورة فعالة. وقد طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، إلى لجنة مكافحة الإرهاب مواصلة استحداث مبادرات لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة الخطاب المتطرف العنيف. وتهدف مبادرة ''تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب''، التي أطلقتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في

(٥) يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: www.un.org/en/genocideprevention/documents/publications-and-resources/Plan%20of%20Action_Religious_Prevent-Incite-WEB-rev1.pdf.

(٦) يمكن الاطلاع عليه على الرابط: unesdoc.unesco.org/images/0024/002470/247074E.pdf.

شراكة مع القطاع الخاص في عام ٢٠١٧، إلى اعتماد الممارسات الجيدة وتبادلها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم. وبمقدور الأمم المتحدة الاتصال على الصعيد العالمي بالأصالة عن نفسها، بل إنها قادرة أيضا على دعم تنسيق الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لمنع التطرف العنيف من أجل مساعدة الدول الأعضاء على الاستجابة من خلال الاتصال الاستراتيجي الفعال.

٤٣ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام زيادة الوعي العالمي، والتشجيع على تقديم الدعم لتعزيز التفاهم ونبذ العنف. وقد استخدمت الإدارة منابرها المتعددة اللغات لوسائط الإعلام التقليدية والرقمية، وشبكتها العالمية التي تتألف من مراكز الأمم المتحدة للإعلام، ومختلف شركائها في مجال التوعية، من أجل إذكاء الوعي باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل لمنع التطرف العنيف. وتركز جهود إدارة شؤون الإعلام في مجال الدعوة على مواضيع من قبيل احترام الشعوب الأصلية ودور الزعماء الدينيين في منع العنف وتعزيز الحوار بين الحضارات. وكثيرا ما ترتبط هذه الأنشطة بالاحتفال بذكرى الأيام والمناسبات الدولية للأمم المتحدة، مثل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، واليوم الدولي للسلام، واليوم الدولي لنبذ العنف، واليوم الدولي للتسامح.

٤٤ - ويعكف مكتب مكافحة الارهاب على تنفيذ مشروع لمنع التطرف العنيف من خلال اتصالات استراتيجية تضم ثلاث مراحل. وتشمل المرحلة الأولى استعراضا مكتبيا لمشهد الاتصالات من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تضيف قيمة إلى العمل القائم في هذا المجال. وقد أفضت تلك الجهود إلى وضع نهج الأمم المتحدة للاتصالات الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف، الذي يتضمن التوصيات والتوجيهات الرئيسية بشأن الكيفية التي ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تبلغ بها عن التطرف العنيف باستخدام قيم الأمم المتحدة كأساس لخطاب بديل فعال يتردد صداه على الصعيد المحلي.

٤٥ - وبناء على نتائج المشاورات التي أجريت في عدد من البلدان، أفضت المرحلة الثانية من المشروع إلى إعداد منهجية لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. خلصت هذه المشاورات إلى ضرورة إجراء بحوث أشمل لفهم دوافع التطرف العنيف، وكذلك دعم تنمية القدرات بشأن كيفية استخدام وسائط التواصل الاجتماعي على نحو أكثر فعالية؛ وتحسين التثقيف الإعلامي والتفكير النقدي في المدارس؛ وإيجاد رسل موثوق بهم؛ وإجراء تحليل للجمهور المستهدف؛ وتعزيز آليات التنسيق المشتركة بين الحكومات من أجل تحديد الأفراد المعرضين لخطر الانخراط في التطرف العنيف على نحو أفضل؛ وإشراك شركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية الرامية إلى منع التطرف العنيف.

٤٦ - وتنطوي المرحلة الثالثة من المشروع على فعالية تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التي تطلبها، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتضم هذه المرحلة ثلاثة عناصر، هي: تعزيز الفهم والتوعية بالاتصالات الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية المتعلقة بالتعريف بالاتصالات الاستراتيجية؛ وتقديم المساعدة من أجل إنشاء أطر مؤسسية لتخطيط الاتصالات الاستراتيجية وتنسيقها وإدارتها من أجل منع التطرف العنيف على الصعيد الوطني؛ وتقديم التدريب الخاص والمخصص لتحسين مهارات الاتصالات الاستراتيجية التقنية لدى المستفيدين المحتملين.

رابعا – ملاحظات وتوصيات

٤٧ – يستند هذا التقرير إلى خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي تضم أكثر من ٧٠ توصية وُجِّهت إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل اتخاذ تدابير وقائية تهدف إلى معالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى التشدد والانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وهو يسعى إلى تسليط الضوء على المجالات التي يمكن أن يساعد فيها تحديد تركيز الدول الأعضاء، من خلال تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين، على زيادة توعية الجمهور بأخطار التعصب. وسأقدم تقريرا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠، عن استعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٨، يتضمن أيضا مقترحات وتوصيات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف في سياق التنفيذ المتوازن للاستراتيجية.

٤٨ – وكما يتبين من اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٧٠، هناك توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة التعاون والتآزر على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل التصدي لتحديات الاستقطاب والتعصب والتطرف العنيف المترابطة. وإنني ملتزم باستغلال ما تتميز به عضوية الأمم المتحدة من صفة عالمية وصلاحية المنظمة لعقد الاجتماعات من أجل الاستفادة من هذا التوافق في الآراء ومن جميع الخبرات والموارد المتاحة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة.

٤٩ – وتؤثر جرائم الكراهية، التي يستهدف فيها الجاني ضحيةً بسبب انتمائها إلى عرق معيَّن أو فئة اجتماعية معينة، تأثيرا مدمرا على الأسر والمجتمعات المحلية، ويمكن أن تحرض على ارتكاب المزيد من أعمال العنف والتطرف العنيف وكراهية الأجانب. وإنني أرحب بقيام عدد من الدول الأعضاء بإنشاء أو تعيين سلطات مخصصة لتوثيق الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية وتتبعها وتحليلها، وتحديد أنماطها واتجاهاتها، وتحسين سبل لجوء المتضررين منها إلى العدالة وحصولهم على الخدمات. على أن مثل هذه التدابير ينبغي توسيع نطاقها. وعلاوة على ذلك، أدعو الحكومات والمسؤولين السياسيين والزعماء الدينيين إلى إدانة التعصب والعنف بحزم وعلى وجه السرعة في جميع الأوقات. وقد حددت خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف لعام ٢٠١٢ (انظر A/HRC/22/17/Add.4، التذييل) بعض المسؤوليات الأساسية التي يتحملها القادة، بما في ذلك الامتناع عن التحريض على العنف والتشديد على ضرورة عدم التسامح مطلقا مع ممارسة العنف لمواجهة التحريض على الكراهية.

٥٠ – فلا يوجد متطرفون عنيفون بالفطرة؛ إذ أنهم نتاج تجاربهم وهم يتأثرون بها. ويجب أن تبدأ أي جهود ترمي إلى تعزيز التسامح ومنع انتشار التطرف العنيف بتثقيف الشباب بشأن أهمية احترام التنوع وحقوق الإنسان ونبذ العنف. والشباب من عوامل التغيير الهامة، وينبغي إشراكهم بصورة كاملة وبطريقة مجدية وشاملة في جميع جوانب عملية وضع السياسات وتنفيذها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، على النحو المبين في إعلان عمّان بشأن الشباب والسلام والأمن لعام ٢٠١٥، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ولذلك طلبتُ إلى مبعوثي المعني بالشباب وإلى مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية التشاور على نطاق واسع خلال الأشهر القليلة القادمة بشأن جدوى عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة يعنى بالشباب في عام ٢٠١٨. وآمل أن يكون ذلك فرصة للإصغاء والتصدي لشواغل الشباب وإشراكهم على قدم المساواة في مكافحة التطرف العنيف والاستقطاب والتعصب.

٥١ - وإنني أحث الدول الأعضاء، بدعم من الأمم المتحدة، على مواصلة تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها وتمكينها، بسبل منها تقديم الدعم إلى الجماعات النسائية، حتى تُسمع أصواتهن ويتردد صداها على نطاق المجتمع، وتعزيز إشراكها في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية بشأن منع التطرف العنيف. وثمة حاجة إلى زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومة ووكالات إنفاذ القانون والأمن على الصعيد الوطني.

٥٢ - وتمثل محاولات الجماعات المتطرفة العنيفة استخدام شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من أجل نشر آرائها المشوهة تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الإيجابي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تعهد الشركات التكنولوجية الرئيسية بمنع انتشار محتوى التطرف العنيف على شبكة الإنترنت، يمكن بل ويجب القيام بالمزيد لمكافحة خطاب التطرف العنيف، ولاقتراح خطاب جديد وإيجابي. وأدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ استراتيجيات اتصالات وطنية وإقليمية تلائم السياقات المحلية وتؤدي إلى توعية الجمهور بتحديات التطرف العنيف. وينبغي مواءمة هذه الاستراتيجيات وربطها بسائر خطط العمل الإقليمية والوطنية ذات الصلة. وينبغي أن تُنفذ بشكل مبتكر ومبدع من جانب ائتلاف واسع من الحكومات والشركاء الآخرين. ويمكن أن يسهم مشروع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن منع التطرف العنيف من خلال الاتصالات الاستراتيجية في جهود الدول الأعضاء من خلال دعم بناء القدرات.

٥٣ - وأخيرا، يمكن أن يؤدي تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك تعزيز الروابط بين المجتمعات المحلية والتركيز على روابطها ومصالحها المشتركة، دورا هاما في معالجة التعصب والتمييز والعنف الطائفي. ويشمل هذا الربط بين الآباء والمعلمين والزعماء الدينيين والشباب ومنظمات المجتمع المدني ووكالات إنفاذ القانون من أجل تبادل منظوراتهم وخبراتهم بشأن كيفية منع التطرف والتصدي له. وأحث الدول الأعضاء على إشراك هذه الفئات على نحو شمولي في حملات التوعية العامة المجتمعية لتعزيز التسامح وضمان تولي زمام الأمور والشفافية ونشر المعلومات على نحو أكثر فعالية. وسيساعد ذلك على بناء الثقة على مستوى المجتمعات المحلية، وتوفير منتديات للحوار بين الثقافات والأديان، والتمكين من تحديد المظالم والقضايا الحاسمة في مرحلة مبكرة.

٥٤ - إن التهديد الذي ينشأ عن التطرف العنيف تهديدٌ حقيقي ومعقد وعابر للحدود الوطنية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء من أجل توحيد الشعوب والمجتمعات المحلية على أساس القيم والمبادئ المشتركة على الصعيد العالمي، والاستجابة المبكرة والفعالة في دورة النزاع واستثمار المزيد من الجهد في منع نشوبها. وسوف يتطلب هذا إجراءات متضافرة وملتزمة على مدى سنوات عديدة، ولكن تقع علينا مسؤولية جماعية لتحقيق قدر أكبر من الأمن والكرامة ولإتاحة مزيد من الفرص للجميع.